

مؤشر مدراء المشتريات PMI® لمصر التابع لمجموعة IHS Markit

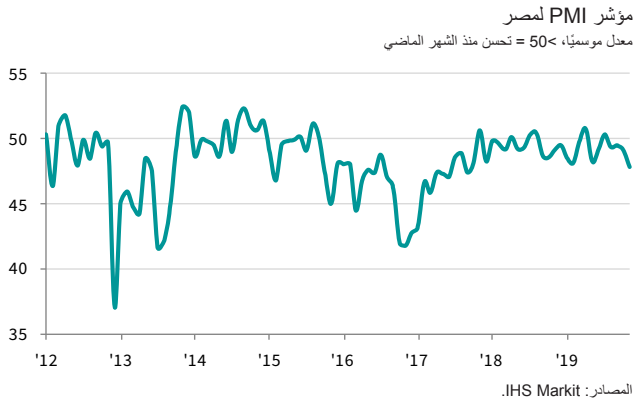
تضخم تكاليف مستلزمات الإنتاج يتراجع إلى مستوى منخفض شبه قياسي

النتائج الأساسية:

انخفاض إجمالي تضخم التكاليف بسبب تراجع أسعار الواردات

انخفاض حجم الأعمال الجديدة بوتيرة قوية واستمرار انخفاض مستويات الإنتاج بالشركات

تراجع أسعار المبيعات بأسرع معدل في تاريخ السلسلة



تعليق

في إطار تعليقه على نتائج الدراسة الأخيرة، قال ديفد أوين، الباحث الاقتصادي في مجموعة IHS Markit:

"انخفض مؤشر PMI الخاص بمصر التابع لمجموعة IHS Markit إلى 47.9 نقط في شهر نوفمبر، وهي أدنى قراءة في أكثر من سنتين، حيث أبرزت الشركات مخاوفها بشأن الاقتصاد المحلي وتراجع حجم الأعمال الجديدة للشهر الرابع على التوالي، وامتدت حالة الركود لتطال معدل الطلب الأجنبي، حيث أشارت الشركات إلى ضعف أسواق التصدير الرئيسية.

"من جانب إيجابي، استمر تراجع الضغوط التضخمية، وكانت الزيادة الأخيرة في تكاليف مستلزمات الإنتاج هي ثاني أضعف زيادة مسجلة، وقد سمح هذا للشركات بزيادة مشترياتها من مستلزمات الإنتاج وانخفاض أسعار البيع كذلك للمرة الأولى منذ شهر مايو. وقد يؤدي انخفاض الأسعار إلى استعادة بعض الطلب في الأشهر المقبلة."

تراجع تضخم أسعار مستلزمات الإنتاج في القطاع الخاص غير المنتج للنفط في مصر إلى أضعف معدلات مسجلة في شهر نوفمبر، وفق بيانات الدراسة الأخيرة. وأدى استمرار تباطؤ السوق إلى تراجع قوية في الإنتاج والطلبات الجديدة، وإلى أول تراجع في التوظيف منذ شهر يوليو. كما استجابت الشركات لذلك بتخفيض أسعار المنتجات بأسرع معدل في تاريخ السلسلة.

سجل مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي (PMI®) الخاص بمصر التابع لمجموعة IHS Markit - هو مؤشر مركب يُعدل موسميًا تم إعداده ليقدّم نظرة عامة دقيقة على ظروف التشغيل في اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط - هبوطًا من 49.2 نقطة في شهر أكتوبر إلى 47.9 نقطة في شهر نوفمبر، وأشار إلى استمرار تراجع ظروف العمل بشكل هو الأسرع منذ شهر سبتمبر 2017.

وشهد الإنتاج انكماشًا للشهر الرابع على التوالي. علاوة على ذلك، ازدادت قوة معدل التراجع بوتيرة قوية، حيث سعت الشركات إلى الحد من النشاط بسبب انخفاض الطلبات الجديدة.

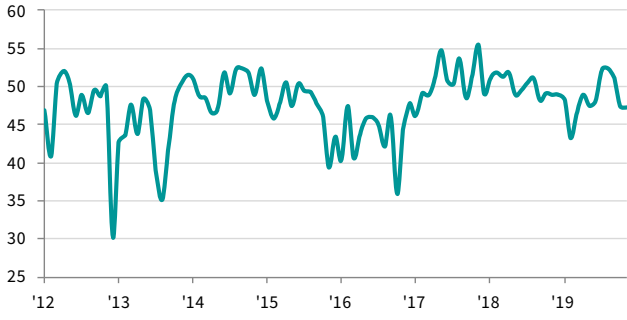
كما تسارع معدل انخفاض الأعمال الجديدة، وربط أعضاء اللجنة بين هذا وبين تباطؤ السوق. كما انعكس ذلك على أداء المُصدّرين، حيث انخفضت المبيعات إلى العملاء الأجانب بشكل قوي بالرغم وجود عقود جديدة مع شركات في السعودية واليونان والمغرب ودول أخرى.

ومع تراجع الطلب بمعدل أكثر حدة، سعت الشركات المصرية إلى تحفيز المبيعات من خلال تخفيض أسعار المنتجات. وكان التراجع العام هو الأسرع في تاريخ السلسلة، وجاء مناقضًا للزيادة الضعيفة في شهر أكتوبر.

وقد ساعد تراجع إجمالي تضخم أسعار مستلزمات الإنتاج على تقديم الشركات لخصومات، حيث وصل معدل التراجع إلى ثاني أدنى مستوياته في تاريخ السلسلة (بعد شهر مارس). وتراجعت ضغوط التكلفة بسبب تراجع أسعار الواردات، وذلك بسبب قوة سعر صرف الجنيه المصري أمام الدولار

تبع...

مؤشر طلبات التصدير الجديدة
معدل موسميًا، < 50 = نمو منذ الشهر الماضي



المصادر: IHS Markit.

تعليق

ديفيد أوين

خبير اقتصادي

IHS Markit

هاتف: +44 207 064 6237

david.owen@ihsmarkit.com

كاترين سميث

العلاقات العامة

IHS Markit

هاتف: +1 781 301 9311

katherine.smith@ihsmarkit.com

الأمريكي. في الوقت ذاته ازدادت بعض أسعار المواد الخام مثل الحديد والأسمت والبزيرين.

هبط معدل التوظيف للمرة الأولى في أربعة أشهر خلال شهر نوفمبر. ونظرًا لتراجع الأعمال الجديدة، قامت شركات عديدة إما بتقليل أعداد القوة العاملة لديها أو بترك الموظفين لوظائفهم بحثاً عن فرص أخرى. وأدى ذلك إلى زيادة للشهر الثامن على التوالي في الأعمال غير المنجزة، بالرغم من أن الزيادة الأخيرة كانت هامشية مع تراجع الضغط على القدرات بسبب انخفاض الطلب. في الوقت ذاته، تحسن النشاط الشرائي للمرة الأولى منذ شهر يوليو، ولكن بشكل طفيف. كما ازدادت مستويات المخزون، حيث توقعت بعض الشركات زيادة المبيعات مستقبلاً.

استمر تحسن أداء الموردين، غير أن معدل تسارع مواعيد التسليم كان هامشياً وكان الأضعف في أربعة أشهر.

أما من حيث التوقعات المستقبلية، فقد انخفض معدل الثقة المستقبلية بشكل طفيف في شهر نوفمبر، حيث انخفض عن متوسط السلسلة. ورغم ذلك، فقد ظل إيجابياً بشكل عام، وتوقعت نسبة كبيرة من الشركات زيادة الإنتاج في الـ 12 شهراً المقبلة. وأفادت الشركات التي توقعت تراجعاً أنها تتوقع استمرار التباطؤ الحالي في ظروف السوق.

نبذة عن IHS Markit (بورصة نيويورك: IINFO) مؤسسة رائدة في المعلومات الحساسة والتحليلات وصياغة حلول للصناعات والأسواق الأساسية التي تقود الاقتصادات العالمية. وتقدم الشركة للملاء معلومات الجليل المعقل وتحليلاتها وحلولها فيما يخص الأعمال التجارية والتمويل والحكومة، ومساعدتهم على تحسين كفاءتهم التشغيلية وتوفير رؤى متعمقة تقود إلى قرارات مدروسة وآقة. تمتلك مجموعة IHS Markit أكثر من 50 ألف عميل من الشركات والحكومات، وتضم هذه القائمة 80 بالمائة من أكبر 500 شركة مدرجة على قائمة فورتشن جلوبال والمؤسسات المالية الرائدة عالمياً.

IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd. و/أو الشركات التابعة لها. جميع أسماء الشركة والمنتجات الأخرى قد تكون علامات تجارية لمالكها المعنيين. © IHS Markit Ltd 2019. جميع الحقوق محفوظة.

إذا كنت تفضل عدم تلقي بيانات صحفية من مجموعة IHS Markit، فيرجى مراسلة joanna.vickers@ihsmarkit.com.
لقراءة سياسة الخصوصية، [انقر هنا](#).

نبذة عن مؤشرات مدراء المشتريات (PMI)
تغطي دراسات مؤشرات مدراء المشتريات (PMI) الآن أكثر من 40 دولة ومنطقة رئيسية بما في ذلك منطقة اليورو "Eurozone". وقد أصبحت مؤشرات مدراء المشتريات (PMI) أكثر الدراسات متابعة في العالم، كما أنها المفضلة لدى البنوك المركزية، والأسواق المالية، وصناعي القرار في مجالات الأعمال وذلك لقررتها على تقديم مؤشرات شهرية حديثة ودقيقة ومميزة للأوضاع الاقتصادية. لمزيد من المعلومات يرجى زيارة الموقع <https://ihsmarkit.com/products/pmi.html>.

إخلاء المسؤولية
تتولى ملكية أو ترخيص حقوق الملكية الفكرية الواردة هنا لمجموعة IHS Markit ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح به، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو التوزيع، أو النشر، أو نقل البيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من مجموعة IHS Markit. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية، أو التزام جبال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو حالات عدم الدقة، أو حالات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأحداث الخاصة، أو الأضرار التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. يعتبر "PMI Purchasing Managers' Index" (PMI) إما أن تكون علامات تجارية مسجلة باسم Markit Economics Limited أو حاصلة على ترخيص بها، ويقوم بنك الإمارات دبي الوطني باستخدام العلامات الواردة أعلاه بموجب ترخيص. IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd و/أو الشركات التابعة لها.